مجلة العلوم الإنسانية العربية
المجلد (٥) العدد (١)
الإصدار الخامس عشر
٢٠٢٤ (١-٢٠)

دور هيكلة قانون المالية في تحقيق الموازنة المالية ومواجهة التضخم الاقتصادي: دراسة حالة المغرب

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

د. إسماعيلي الصالح

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٥ يناير ٢٠٢٤م

الملخص

تعد هيكلة قانون المالية أمرًا حيويًا في تحقيق استقرار الموازنة المالية ومعالجة التحديات الاقتصادية مثل التضخم. يسعى هذا المقال إلى استكشاف الدور الذي تلعبه هيكلة قانون المالية في هذا السياق، خاصة في إطار التشريعات المغربية. يبدأ المقال بفحص مفهوم قانون المالية وتسليط الضوء على خصوصياته، حيث يظهر كأداة تشريعية تحدد إطار الموارد والالتزامات المالية للدولة.

تتناول الفقرات الأولى من المقال تعريف قانون المالية وتحليل مفهومه، وتوضح كيف يشكل قاعدة لتحديد توازن النفقات والإيرادات. بعد ذلك، يتركز المقال على هيكلة قانون المالية، حيث يتم تقسيم البحث إلى فقرات تتعمق في الجوانب القانونية والضوابط الرئيسية والتوازن الموازناتي. يسلط التحليل القانوني الضوء على الآليات التي تضمن تحديد النفقات والإيرادات بموجب القانون، مما يسهم في تحقيق التوازن المالي.

يعتبر التركيز على الضوابط والتوازن الموازناتي أمرًا حيويًا لفهم كيفية تحقيق الموازنة المالية ومواجهة التضخم الاقتصادي. يقدم المقال نظرة تفصيلية إلى الجرد المحاسبي ودوره في تحقيق الشفافية المالية وفعالية الإنفاق الحكومي. يختم المقال بتقديم استنتاجات تلخص أهمية هيكلة قانون المالية في ضمان تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية بشكل فعال، مع التأكيد على دور البرلمان وشفافية العمليات المالية كعناصر أساسية في هذا السياق.

الكلمات المفتاحية: مفهوم قانون المالية، هيكلة قانون المالية، توازن الموازنة المالية، التشريعات المغربية، شفافية المالية، الإنفاق الحكومي، الميزانية العامة.

Abstract

La structuration de la loi de finances est importante pour atteindre la stabilité budgétaire et relever les défis économiques tels que l'inflation. Cet article vise à explorer le rôle de la structuration de la loi de finances dans ce contexte, en particulier dans le cadre de la législation marocaine. L'article commence par examiner le concept de la loi de finances et met en lumière ses caractéristiques, apparaissant comme

garantir une mise en œuvre efficace des politiques économiques et sociales, mettant en avant le rôle du Parlement et la transparence des opérations financières comme des éléments essentiels dans ce contexte.

Les mots clés: Le concept de la loi des finances, la structure de la loi des finances, l'équilibre budgétaire, la législation marocaine, la transparence financière, les dépenses gouvernementales, le budget général.

*** مقدمة**

في ظل تزايد التركيز على المالية العامة، أصبحت السياسات العمومية تُعنى بشكل أكبر بمفهوم الحكامة المالية العامة، والذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بميزانية الدولة وقانون ماليتها. يعتبر إقرار الميزانية وتشريعات القانون المالي تحديدًا للإطار المالي للدولة، حيث يتم خلق توازنات مالية من خلال تحديد النفقات والإيرادات. هذا التوازن يمثل أساسية الحكامة المالية العامة، التي تسعى إلى تحقيق استقرار مالي وضمان الاستدامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تعتبر المالية العامة نقطة تحول هامة، حيث شهدت إصلاحات جوهرية خلال المسلسلات الإصلاحية التي بدأت في النصف الثاني من القرن الماضي، خاصة بعد أزمة الاقتصاد العالمي في عام ١٩٢٩. كانت هذه الأزمة الاقتصادية الكبرى حافزًا لإعادة النظر في هيكل المالية العامة وكل فروعها، مما أدى إلى وضع إطار جديد للتحكم في الموارد وتحديد الأولويات.

un instrument législatif définissant le cadre des ressources et des obligations financières de l'État.

Les premiers paragraphes de l'article abordent la définition de la loi de finances et analysent son concept, soulignant comment elle constitue la base pour déterminer l'équilibre des dépenses et des recettes. Ensuite, l'article se concentre sur la structuration de la loi de finances, divisant la recherche en paragraphes approfondissant les aspects juridiques, les principales réglementations et l'équilibre budgétaire. L'analyse juridique met en lumière les mécanismes assurant la détermination légale des dépenses et des recettes, contribuant à réaliser l'équilibre financier.

L'accent mis sur les régulations et l'équilibre budgétaire est crucial pour comprendre comment réaliser l'équilibre budgétaire et faire face à l'inflation économique. L'article offre un aperçu détaillé de l'inventaire comptable et de son rôle dans la réalisation de la transparence financière et de l'efficacité des dépenses publiques. En conclusion, l'article présente des conclusions résumant l'importance de la structuration de la loi de finances pour

من بين الدول التي تأثرت بهذه الإصلاحات المغرب، الذي قام برسم سياسته الخاصة في هذا السياق من خلال قوانين المالية وقانون الميزانية. نص دستور سنة ٢٠١١، أكد أهمية هذه السياسات في فصله ٣٩، الذي يلزم كل مواطن بتحمل التكاليف العمومية وفقًا لقدرته، ويؤكد على أن القانون له الصلاحية الوحيدة في تحديد وتوزيع هذه التكاليف.

تُعد قوانين المالية تتويجًا لأحكام الدستور، إذ تعتبر أداة رئيسية لتحديد مسارات السياسات العامة وتنفيذ الاستراتيجيات القطاعية. يُبرز هذا الإطار القانوني أهمية الاستدامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويسعى إلى تحقيق توزيع عادل لثمار النمو والمحافظة على التوازن المالي للدولة. بالإضافة إلى ذلك، يُعزز دور البرلمان في مناقشة الميزانيات وتقييم السياسات العامة، مما يعكس التزامًا بتحقيق شفافية مالية قائمة على المساءلة والفعالية.

مع الانتقال إلى الإشكالية، يثير هذا السياق تساؤلات عديدة نطرح منها: –

١– إلى أي حد تساهم هيكلة قانون المالية في تحقيق الموازنة المالية؟

٢– وأي دور يلعبه في مواجهة التضخم الاقتصادي؟

سيتم استكشاف هذا الموضوع من خلال تحليل هيكلة قانون المالية وخصوصياته في إطار التشريعات والقوانين المغربية.

ويحضى هذا الموضوع بالأهمية البالغة لدى فقهاء القانون والإقتصاد لما يحمله من ابهاد ورهانات مجتمعية ترمي الى تحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي داخل الدولة.

*** خصوصية قانون المالية**

يتميز قانون المالية بفعاليته الاستثنائية، إذ يهدف بشكل أساسي إلى تحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات، مما يُسهم بشكل بارز في إدارة المرافق العمومية وتلبية احتياجات المجتمع. يتميز بمرونته وقدرته على التكيف مع التحديات المالية، ويُركز على تنظيم وتوجيه النفقات والإيرادات بشكل يعكس الاستجابة الفعّالة لتغيرات الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

تعكس خصوصية قانون المالية وضوحه في توجيه الأموال العامة وضمان استخدامها بشكل مستدام وفعّال. يحقق هذا القانون التوازن المثلى بين التطلعات الاقتصادية والاجتماعية، مما يعزز النمو الاقتصادي ويحسن جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

في ظل تحديات إدارة الأمور المالية، يظهر قانون المالية كأداة استراتيجية حيوية لتحقيق التنمية المستدامة، ويُسهم بشكل كبير في تعزيز الثقة في النظام المالي، وبالتالي يُعزز استدامة النمو الاقتصادي ويحسن مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

*** ماهية قانون المالية**

يعتبر قانون المالية وثيقة مالية تقنية سنوية تحدد فيها الموارد والأعباء المرتبطة بالدولة كما تحدد فيها التوازنات الإقتصادية للبلاد والتوجهات المتعلقة بالمشاريع التنموية والخطوط العريضة للسياسات العمومية.

*** تعريف قانون المالية**

يعد قانون المالية فرعا من فروع القانون العام حيث يتم بموجبه تقدير الإرادات والنفقات الواردة في الميزانية، والترخيص بصرف النفقات ومواصلة تحصيل الإرادات[1].

وتعريف قانون المالية له منطلقات ترتبط بما هو مالي او اقتصادي وقد عرف بمجموعة من التعاريف: –

١– قانون المالية هو القانون الذي يحدد طبيعة وكمية المبالغ المخصصة لموارد وأعباء الدولة مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن المالي والاقتصادي[2].

٢– قانون المالية هو عملية تقديرية لأنه يتضمن جداول حسابية ومقارنة بين الإرادات المتوقعة والأعباء التي ستنفد وطابعه التقديري وهذا يضفي عليه الأوجه التالية: –

أ– عمليات حسابية لجميع موارد السنة

ب– يعرض كعملية تحليلية لهذه الأعباء والإرادات المفصلة وفق قانون الميزانية المتخصصة.

ت– عملية مقارناتية ختامية تخلص الى توازن نهائي بشكل مبدئي بين الإرادات والأعباء.

قانون المالية هو عملية ترخيص قانونية بتطبيق ما جاء في الميزانية وهذا يعني اعداد الحكومة لمشروع المالية تحت اشراف وادارة وزير المالية[3].

كما يطلق على قانون المالية (الموازنة العامة) وهو عدد من التشريعات والقواعد القانونية المتعلقة بمالية الدولة العامة ويعد من المهام الإدارية التي تعتمد الحكومة على تنفيذها وذلك من اجل تحديد النفقات والإرادات ويجمع بين الأعمال الإدارية والقانونية لتعزيز تنفيذ احكامه.

*** خصوصية قانون المالية عن القانون العادي.**

يخلف قانون المالية عن القوانين المالية العادية لكونه يهدف الى وضع قواعد عامة تهدف تحقيق النفقات والإرادات غير انه يمكن ان يحتوي قانون المالية على بعض القواعد الأخرى، بموجبها يصح تصرف قاعدة، كما تبرز خاصية أخرى تتمثل في كونه قانون يتم التصويت عليه بسرعة او باستعجال لكون المدة المحددة لا تتعدى ثلاث اشهر عكس القوانين الأخرى التي يمكن ان تتجاوز مدة مناقشتها اكثر من دَورة برلمانية، فنظرا للحاجة الملحة لتسيير المرافق العمومية وحاجيات المجتمع لها، وليس هذا فقط بل يتعين التصويت علي قانون المالية إجمالا عكس القوانين الأخرى التي يمكن ادخال تعديلات عليها من قبل باقي النواب[4].

فالقانون المالي يظل في الوضع الغالب قانونا حكوميا بامتياز، لأنه يعبر عن الاستراتيجية الحكومية في المجال المالي. وبذلك، يمتلك الجهاز التنفيذي، بمقتضى الدستور، أدوات التحكم في عمل البرلمان، مما يجعل العلاقة بينهما تتسم بهيمنة السلطة التنفيذية في مواجهة السلطة التشريعية، واحتكارها للمبادرة المالية.

---

[1] المادة الأولى من القانون٨٤-١٧

[2] ظهير شريف رقم ٦٢-١٥-١ صادر في ١٤ من شعبان ١٤٣٦ (٢ يونيو ٢٠١٥) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم ١٣-١٣٠ لقانون المالية.

[3] وزارة القتصاد والمالية، قانون المالية والميزانية

[4] محمد خالد المهايني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للدارة العامة الدورة التحضيرية

وإذا كان قانون المالية يصدر عن البرلمان بالتصويت، فإن ممارسة البرلمان لهذه السلطة المالية تخضع لقيود عديدة تفرغها من الناحية العملية من مضمونها. لذا، فإن الاختصاص البرلماني يبقى نسبيا بالنظر إلى تعدد أنواع القيود التي تحد من إطلاقتيه، ويمكن إبراز بعضها على النحو التالي: قيود الفصل ٧٧ من الدستور؛ اقتراح مشروع قانون المالية؛ الحيز الزمني المخصص للمصادقة على المشروع؛ حق التعديل؛ تغيير محتوى الترخيص البرلماني.

أولًا: قيود الفصل ٧٧ من الدستور

في إطار قيود الفصل ٧٧ من الدستور، يقوم هذا الفصل بتحديد نظام صارم لقبول مقترحات وتعديلات البرلمانيين فيما يتعلق بالقوانين المالية. يتضمن الفصل أن المقترحات والتعديلات التي يقدمها أعضاء البرلمان يمكن رفضها إذا كان قبولها سيؤدي إما إلى تخفيض الموارد العمومية أو إلى إحداث تكليف عمومي أو زيادة في التكليف الحالي. يتبع هذا النهج القانوني نموذج القانون الفرنسي.

ثانيًا: اقتراح مشروع قانون المالية

بالإضافة إلى القيود الدستورية، يتضح أن الحكومة تحتكر مبادرة إعداد قوانين المالية. تشير المقتضيات الدستورية والتنظيمية إلى "مشاريع قوانين المالية" وتشير فقط إلى مقترحات قوانين المالية الناتجة عن البرلمان. وهذا يعني أن قوانين المالية تكون بالضرورة بمبادرة حكومية. على عكس المبدأ الدستوري الذي يسمح بتقديم مشاريع واقتراحات القوانين من قبل الحكومة والبرلمان على حد سواء، لا يمتلك البرلمان صلاحية اقتراح مشروع قانون المالية السنوي. يعني ذلك حرمان السلطة التشريعية من حقها الأصلي في اقتراح القوانين وفقًا للفصل ٧٨ من الدستور.

ونتيجة لذلك، تظهر هيمنة الحكومة على إعداد مشروع قانون المالية السنوي بالإضافة إلى دورها الطبيعي في تنفيذ العمليات المالية المدرجة في قوانين المالية. في المقابل، يظهر تجريد البرلمان من صلاحية من الصلاحيات التي تشكل جزءًا من سلطته التشريعية، والتي تتمثل في المبادرة إلى اقتراح التشريعات.

ثالثًا: الحيز الزمني المخصص للمصادقة على المشروع

على صعيد الحيز الزمني المخصص للمصادقة على مشروع قانون المالية السنوي، يظهر أن هناك إطاراً زمنيًا لا يمكن تجاوزه يحيط بمشروع القانون المالي السنوي، حيث تتوقف كل غرفة داخل البرلمان على فترة زمنية محددة لدراسة المشروع ومناقشته واتخاذ قرار بشأنه. على الجانب الآخر، تتاح للحكومة الوقت الكافي طوال السنة للقيام بالإعداد المتأني لهذا المشروع.

يلاحظ أن الإجراءات التشريعية لقانون المالية تتسم بالسرعة والفعالية نظرًا للحاجة الملحة لتسيير المرافق العمومية وتلبية حاجيات المجتمع. ومع ذلك، يبدو أن هناك تحديات تتعلق بالحيز الزمني المحدد للمصادقة على المشروع. يتجلى ذلك في انخراط البرلمانيين في دراسة ومناقشة وتحليل تفاصيل القانون المالي في فترة زمنية ضيقة، مما قد يثير تساؤلات حول مدى كفاية هذه الفترة لفهم واستيعاب التوجهات المالية والاقتصادية والاجتماعية الهامة التي يتضمنها المشروع.

يجدر بالذكر، أن القانون التنظيمي الحالي قد قلص الحيز الزمني المخصص لاعتماد مشروع قانون المالية للسنة، حيث انخرط في هذا الإطار خفضٌ من ٧٠ يوماً إلى ٥٨ يوماً. يطرح هذا التخفيض تساؤلات حول مدى كفاية هذه الفترة لضمان مناقشة واقتناص الفرصة لفهم وتقييم التوجهات الرئيسية للبلاد، خاصة وأن القانون المالي يتعلق بخطط السياسات العمومية والتنمية والبرامج والمشاريع العمومية، ويهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رابعاً: حق التعديل

على مستوى حق التعديل، نظريا، إذا كان البرلمان لا يملك الحق في التقدم بمشروع القانون المالي السنوي، فدوره الاقتراحي يتجلى في إمكانية تعديله. ويتفرع حق التعديل عن حق البرلمانيين في المبادرة في التشريع. ويتجلى السند القانوني لحق التعديل في الفصل ٨٣ من الدستور الذي ينص على ما يلي: ''لأعضاء مجلسي البرلمان والحكومة حق التعديل''. وعلى هذا النحو، يعتبر التعديل حقا دستوريا، ويعني هذا الحق أن البرلمانيين يمكنهم إدخال تغييرات على محتوى مشروع قانون المالية السنوي من خلال تعديل التقديرات المرصودة فيه سواء على مستوى الإيرادات أو النفقات.

لكن على مستوى الممارسة، فالحق في التعديل يعرف مجموعة من الحدود الدستورية والقانونية. وهكذا، تصطدم اقتراحات البرلمانيين بمقتضيات الفصل ٧٧ من الدستور الذي يعطي الحكومة صلاحية واسعة في عدم قبول المقترحات أو التعديلات المقدمة من طرفهم إذا كان قبولها يؤدي إلى تخفيض الموارد العمومية، أو إحداث تكليف عمومي أو الزيادة في تكليف موجود. لذلك يتبين أن مقتضيات الفصل السابق تستهدف الحفاظ على التوازن المالي ضد رغبة البرلمانيين في تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق. وعلى هذا الأساس، تتوفر الحكومة على سلاح يمكن أن تبالغ في استعماله بمبرر، أو بدون مبرر، لمنع أي نقاش أو مس بمحتوى مشاريعها. وتبعا لذلك، فالتطبيق الحرفي لهذا المقتضى الدستوري سيجعل المشروع الحكومي في المجال المالي في مأمن من أي إمكانية لتغيير محتوياته[٥].

*** الطبيعة القانونية لقانون المالية**

تظل قضية الطبيعة القانونية لقانون المالية أمراً ذا أهمية بالغة، حيث يظهر هذا القانون في معظم الأحيان كأحد القوانين الحكومية الرئيسية التي تعكس الاستراتيجية الشاملة للحكومة في المجال المالي. يعتبر القانون المالي، بموجب الدستور، أداة تشريعية تعكس رؤية الجهاز التنفيذي لإدارة الموارد المالية وتوجيه النفقات والإيرادات.

تتسم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بتفوق الأولى فيما يتعلق بالمبادرة المالية. ومن خلال توجيه الأدوات التشريعية نحو تحقيق الأهداف المالية، يكسب الجهاز التنفيذي ميزة في توجيه سياسات النفقات والإيرادات، وذلك على حساب صلاحيات البرلمان في هذا السياق.

إن تسليط الضوء على الطبيعة القانونية لقانون المالية يفتح الباب أمام استكشاف كيفية تحديد الأولويات وتوجيه السياسات المالية، وبالتالي يشكل هذا المطلب مدخلاً أساسيًا لفهم دور القانون المالي في تحقيق التوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية في إطار الحكم الديمقراطي.

[٥] نفس المرجع

*** قانون المالية قانون إذن وترخيص**

قانون المالية يتجلى كأداة ترخيص وإذن وفقًا للأسس القانونية المنصوص عليها في القوانين التنظيمية المالية والظهير الشريف. يتمثل جوهر الترخيص والإذن في المرونة البارزة التي يتميز بها القانون المالي، حيث يمنح الإذن والترخيص للتدخل في أي طارئ أو تغيير قد يؤثر على إدارة الشأن العام. يأتي هذا التفوق في المرونة ليتناسب مع متطلبات تدبير الشأن العام وفقًا للأوضاع المتغيرة.

المشرع أكد هذه الخصوصية في الظهير الشريف رقم ١.٦٣.٣٢٦ الخاص بالقانون التنظيمي للمالية، حيث جاء في المادة الثانية والثالثة أن قانون المالية السنوي يعتبر مرجعًا للموارد والتكاليف العامة للدولة على مدار السنة المدنية، ويتيح له التدخل الفعّال في أي ظروف غير متوقعة.

ومع ذلك، يجدر بالإشارة إلى أن مقتضيات المصادقة على الاتفاقيات المالية والضمانات الممنوحة، إضافة إلى إدارة الديون العمومية والتراخيص في البرامج، قد تلتزم بضمان التوازن المالي في السنوات المقبلة. فيما يتعلق بالتراخيص في البرامج، يُحدد قانون مالية السنة حدود التزامات الدولة تجاه الغير خلال السنة في إطار نفقات الاستثمار المتأتية من تطبيق التخطيط المعتمد من قبل البرلمان[6].

وتنص المادة الثالثة على أنه لا يمكن تعديل مقتضيات قانون مالية السنة إلا بواسطة قوانين مالية مصححة، ويتم تثبيت نتائج المالية لكل سنة مدنية والموافقة على الفروق الناتجة بين النتائج وتقديرات قانون مالية السنة المكملة عند الاقتضاء باستخدام القوانين المصححة.

يشتمل مشروع قانون مالية السنة على جزأين: –

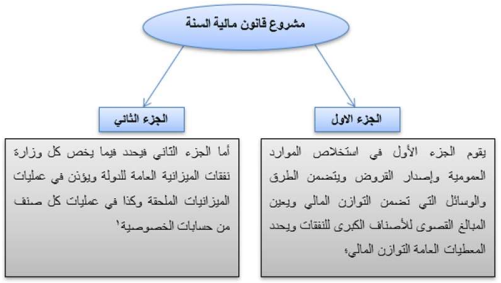

ولقد عرفت الميزانية تطورات عميقة في ظل القانون التنظيمي الجديد ١٣٠.١٣ لقانون المالية، حيث تحولت من مجرد أداة للترخيص للمداخيل والنفقات، وأداة لتأمين مراقبة الجهاز التشريعي على أنشطة الجهاز التنفيذي، إلى أداة أساسية لبلورة وأداة أساسية لبلورة وتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية محددة المعالم، ثم إلى وسيلة لتوزيع الموارد المتوفرة على المستوى الوطني وذلك عبر العمل على تكثيف نجاعة النفقات العمومية التي أصبحت تشكل أكثر فأكثر إحدى الهواجس الرئيسية للتدبير العمومي حتى يتسنى للمرافق العمومية بلوغ الأهداف المرجوة[7].

*** قانون المالية قانون توقعي**

يتم إعداد مشروع قانون المالية للسنة بالاستناد إلى مجموعة من المقتضيات القانونية المنصوص عليها في الدستور وفي القانون التنظيمي لقانون المالية الذي يحيل بدوره إلى مجموعة من النصوص التطبيقية. وفيما يلي أهم المقتضيات القانونية التي تؤطر إعداد مشروع قانون المالية للسنة: –

١– الفصول ٤٩ و ٩٢ من الدستور: المتعلقين بتداول المجلس الوزاري في التوجهات العامة لقانون المالية، وتداول مجلس الحكومة في مشروع قانون المالية.

6 الظهير الشريف رقم ١,٦٣,٣٢٦

[7] نفس المرجع

٢- الفصول ٦٨ و٧٥ و٧٧ من الدستور: التي تحدد الشروط القانونية لتقديم مشروع قانون المالية للسنة وتعديله والإجراءات المتخذة في حالة عدم التصويت عليه والمسؤولية المشتركة للحكومة والبرلمان للحفظ على توازن مالية الدولة.

٣- أغلب مواد القانون التنظيمي رقم ١٣٠.١٣ لقانون المالية: المتعلقة بتحديد المبادئ والقواعد المالية المتبعة لإعداد قانون المالية للسنة، وبمحتواه وطبيعة المعلومات والوثائق والمعطيات الضرورية لتعزيز المناقشة البرلمانية حوله.

٤- المواد المدرجة في فصل تحضير وإعداد قانون المالية بالمرسوم رقم ٢.١٥.٤٢٦ المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية: تحدد هذه المواد مراحل وكيفيات إعداد قانون المالية للسنة؛

٥- المرسوم رقم ٢.١٥.٤٢٦ المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية والذي يضم المقتضيات المرتبطة بإعداد قانون المالية وطرق تطبيقه التي تتحملها الحكومة[٨].

١- سمات قانون المالية: -

أ- يتوقع قانون المالية للسنة، لكل سنة مالية، مجموع موارد وتكاليف الدولة، ويقيمها وينص عليها ويأذن بها، وذلك استنادا إلى البرمجة الميزانياتية المنصوص عليها في المادة ٥ .

ب- تبتدئ السنة المالية في فاتح يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من نفس السنة[٩].

ت- تقوم الصدقية الميزانياتية على واقعية الفرضيات التي تم على أساسها إعداد قانون المالية، وتقديم قوانين المالية بشكل صادق لمجموع موارد وتكاليف الدولة، والإلتزام بتقديم قانون للمالية معدل جراء حدوث تغير مهم في أولويات وفرضيات قانون المالية للسنة[١٠].

وهذه الفرضيات عبارة عن توقعات مبنية بالأساس على معطيات واقعية تأخذ بعين الإعتبار الواقع الداخلي للبلاد وتستحضر الواقع الخارجي وبناء عليه يتم صياغة توقعات السنة المالية ضمن القانون المالي.

لدى اعطى المشرع الحق للجهاز التنفيذي بمباشرة اي تعديل عبر امكانية وضع قانون تعدلي ليشمل ما لم تصبه توقعات القانون المالي السنوي.

*** الهيكلة القانونية لقانون المالية**

الهيكلة القانونية لقانون المالية تمثل الإطار القانوني الذي يحدد كيفية إعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة. يتضمن هذا الهيكل القوانين واللوائح التي تحدد السلطات والإجراءات المرتبطة بإدارة الموارد المالية للحكومة.

١- الغرض والأهداف:[١١]تحديد الهيكلة القانونية لقانون المالية يبدأ بتحديد أهدافه وغاياته، وهي عناصر أساسية تشكل

[٨] تقارير وزارة المالية والإقتصاد سنة ٢٠٢٣
[٩] المادة الثانية من القانون التنظيمي لقانون المالية ١٣_١٣٠

[١٠] المواد ٣ و ٨ من القانون التنظيمي لقانون المالية
[١١] خطاطة من انجازنا

الإطار الذي يوجه عملية وإعداد الميزانية. يمكن أن تكون هذه الأهداف متنوعة، مثل تحقيق التوازن المالي الدائم، دعم النمو الاقتصادي المستدام، تعزيز العدالة الاجتماعية، وتحقيق استدامة الديون العامة.

٢- التقسيمات الرئيسية: تتعامل الهيكلة مع تحديد كيفية توجيه وتخصيص الموارد في إطار قانون المالية. يتم ذلك عبر تحديد التقسيمات الرئيسية، مثل تخصيص الإنفاق العام لقطاعات مختلفة مثل التعليم، الصحة، والبنية التحتية. كما تتضمن القسمات أيضًا توجيه الإيرادات وإدارة الديون العامة.

٣- السلطات والإجراءات: توضح الهيكلة السلطات المسؤولة عن وضع السياسات المالية وتنفيذها. تشمل ذلك الهيئات المالية، واللجان المالية التي تقوم بمراجعة ومتابعة الأداء المالي. يُعزز هذا الجانب من الهيكلة القانونية الشفافية والمساءلة.

٤- الشفافية والتقارير: تشدد الهيكلة على ضرورة وجود شفافية في إعداد الميزانية وتقديم تقارير دورية حول الأداء المالي. يُطلب من الحكومة نشر معلومات شفافة وشاملة حول كيفية إنفاقها وجني إيراداتها، مما يعزز الثقة العامة ويسهم في التواصل الفعال مع المواطنين.

٥- الضوابط المالية: تحدد الهيكلة القانونية الضوابط والقواعد التي يجب أن يتبعها النظام المالي. تشمل هذه القواعد تحديد الحدود الزمنية والقيود على الإنفاق، بالإضافة إلى آليات محددة لمراقبة ومعالجة الديون.

٦- التغييرات والتعديلات: تضمن الهيكلة وجود إجراءات محددة لإدخال التغييرات والتعديلات على قانون المالية مع مرور الوقت. يتيح هذا التكييف المستمر استجابة أفضل للتحديات الاقتصادية والاحتياجات المتغيرة، ويضمن استمرار تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية بشكل فعال وملائم.

باختصار، الهيكلة القانونية لقانون المالية تلعب دورًا حيويًا في تحديد أهداف النظام المالي وتوجيه توزيع الموارد. تشمل العناصر الرئيسية: تحديد الأهداف، تقسيم الموارد بين القطاعات، توضيح السلطات والإجراءات، وتعزيز الشفافية والرقابة المالية. يتيح هذا الإطار القانوني تكييف السياسات المالية مع التغييرات، مع الحفاظ على الاستدامة وتحقيق الأهداف بفعالية[١٢].

*** الجزء القانوني لقانون المالية**

يشكل السياق القانوني لقانون المالية في المغرب إطارًا هامًا يحكم التدبير المالي والاقتصادي للدولة. يتجلى هذا الإطار من خلال مجموعة من الوثائق والأنظمة التي تأتي على رأسها النصوص القانونية والتنظيمية، مستندة إلى الدستور والتشريعات المالية المهمة التي تشكل أساسية هذا النظام.

١- الدستور ٢٠١١: يشكل الدستور لعام ٢٠١١ أساسًا قانونيًا رئيسيًا يحدد المبادئ والقيم الرئيسية التي يجب أن تستند إليها قوانين المالية. يتعهد الدستور بضمان التوازن في التنمية وتحقيق الاستقرار المالي للدولة.

[١٢] مخرجات الدورة التكوينية لفائدة أطر ومسؤولي قطاع الشباب تحت شعار " منهجية نجاعة الأداء المنصوص عليها في القانون التنظيمي رقم ١٣٠-١٣ لقانون المالية"

٢- القانون التنظيمي رقم ١٣٠.١٣ لقانون المالية: يشكل هذا القانون التنظيمي إطارًا قانونيًا مهمًا يحدد الأطر الضرورية لإعداد وتنفيذ قوانين المالية. يسهم في تنظيم الإجراءات والمراحل المتعلقة بالتخطيط المالي والنفقات الحكومية.

٣- المراسيم: مرسوم رقم ٢.١٥.٤٢٦ (١٥ يوليو ٢٠١٥): يتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية وقد تم تعديله وتتميمه، مما يبرز الحاجة إلى التكيف المستمر لتلبية متطلبات الظروف المالية والاقتصادية.

مرسوم رقم ٢.١٧.٦٠٧ (١٩ ديسمبر ٢٠١٧): يغير ويتتم بموجبه المرسوم رقم ٢.١٥.٤٢٦، مسلطًا الضوء على التحديثات والتعديلات التي تمر بها سياسات المالية.

مرسوم رقم ٢.٢٢.٥٨٠ (٣ مارس ٢٠٢٣): يتعلق بإرساء منظومة مراقبة التدبير بالقطاعات الوزارية، مما يعزز فعالية إدارة الموارد والإنفاق الحكومي.

٤- المنشورات والقرارات: منشور رئيس الحكومة رقم ٥/٢٠٢٢ (٨ مارس ٢٠٢٢): يتعلق بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات (٢٠٢٣-٢٠٢٥)، ويحدد الأولويات والتوجيهات لتحقيق التنمية المستدامة.

قرار الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية رقم ٣١٤.٢٢ (٢ فبراير ٢٠٢٢): يتضمن قائمة المؤسسات العمومية المستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات، ويطلب تقديم برمجتها الميزانية متعددة السنوات للجان البرلمانية.

منشور رئيس الحكومة رقم ٢٠٢١/١٢ (٢٦ يوليوز ٢٠٢١): يعتبر مرجعًا للمعايير المرجعية للميزانية المهيكلة حول البرامج والنجاعة الأدائية.

منشور وزير الاقتصاد والمالية رقم ٣٧٢٤ (١١ ماي ٢٠٢١): يتعلق بإعداد تقارير نجاعة الأداء للسنة المالية ٢٠٢٠، مع التركيز على تقييم أداء الإنفاق.

تجسد هذه الوثائق والأنظمة القانونية إلتزام المغرب بتحقيق استقرار مالي وتنمية مستدامة. يُظهر التطور المستمر للقوانين والأنظمة القانونية في هذا السياق، إرادة المملكة في تحسين إدارة الموارد المالية وتحقيق أهداف التنمية الوطنية.

*** الضوابط القانونية لقانون المالية**

تعتبر الضوابط القانونية لقانون المالية المغربي جزءًا أساسيًا من الإطار القانوني الذي ينظم التدفقات المالية في المملكة المغربية.

يتعامل القانون مع مختلف الجوانب المالية، بما في ذلك جمع الضرائب، وتحديد الإنفاق الحكومي، وتوجيه الاستثمارات. يعمل القانون على توفير إطار قانوني شامل يحدد القواعد والإجراءات التي يجب اتباعها لضمان استدامة النظام المالي وتحقيق التوازن الاقتصادي.

توجد العديد من الجوانب والتفاصيل المهمة في الضوابط القانونية لقانون المالية المغربي.

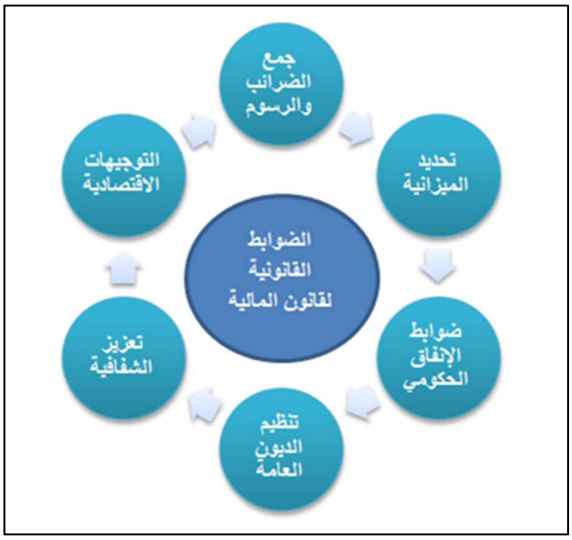

١- جمع الضرائب والرسوم:[١٣] التسجيل والتصريحات الضريبية: يحدد القانون إجراءات التسجيل للضرائب والرسوم، مع إلزامية تقديم تصريحات ضريبية دورية. هذا يضمن تتبع الإيرادات بشكل فعّال.

العقوبات: يحدد القانون عقوبات للمخالفات الضريبية، ما يشكل حافزًا للالتزام ويسهم في تطبيق القوانين بفعالية.

٢- تحديد الميزانية: -

توزيع الإنفاق: يقوم القانون بتحديد كيفية توزيع الإنفاق الحكومي، مما يسهم في تحقيق التوازن في الإنفاق على مختلف القطاعات والبرامج.

تخصيص الموارد المالية: يحدد القانون آليات تخصيص الموارد المالية لضمان استدامة النظام المالي وتحقيق أهداف التنمية.

٣- ضوابط الإنفاق الحكومي: الإجراءات المالية والرقابة: يحدد القانون الإجراءات التي يجب اتباعها في الإنفاق العام، مما يشمل الرقابة المالية لضمان استخدام الأموال بشكل فعّال وفقًا للأولويات الحكومية.

التقارير المالية: يمكن للقانون أن يلزم الحكومة بتقديم تقارير دورية للبرلمان توضح كيفية تنفيذ الميزانية واستخدام الأموال العامة.

٤- تنظيم الديون العامة: شروط الاقتراض: يوفر القانون إطاراً لإدارة الديون العامة، بما في ذلك تحديد الشروط التي يجب تحقيقها قبل الاقتراض.

إصدار السندات: يوضح القانون كيفية إصدار الحكومة للسندات وإدارتها بشكل فعّال.

٥- تعزيز الشفافية: توفير المعلومات: يلتزم القانون بتعزيز الشفافية من خلال توفير معلومات دقيقة وشفافة حول التدفقات المالية واستخدام الأموال العامة.

٦- التوجيهات الاقتصادية: -

أهداف محددة: يمكن للقانون أن يتضمن توجيهات اقتصادية تهدف إلى تحقيق أهداف محددة مثل تعزيز الاستثمار أو دعم القطاعات الحيوية.

تحفيز الاقتصاد: يوفر القانون إطاراً لاتخاذ إجراءات اقتصادية تحفيزية لدعم النمو وتحقيق الاستدامة المالية.

تجمع هذه الجوانب والتفاصيل في الضوابط القانونية لقانون المالية المغربي لتشكل إطاراً قانونيًا شاملاً يضمن الاستدامة المالية وتحقيق التوازن الاقتصادي في المملكة المغربية.

*** الموازنة الميزانياتية في قانون المالية.**

قانون المالية في المغرب يشكل ركيزة أساسية في تنظيم التدفقات المالية، حيث يحدد بدقة مصروفات وإيرادات

[١٣] الخطاطة من عملنا

الدولة خلال السنة المالية. يُعَدُّ هذا القانون موضوعاً للنقاش والتصويت في البرلمان، حيث يهدف إلى تحقيق التوازن بين الإنفاق والإيرادات، ويحدد السياسات المالية لتحقيق أهداف التنمية والاستقرار الاقتصادي. مع إصدار القانون التنظيمي رقم ١٣-١٣٠، شهدت منظومة تدبير المالية العمومية في المغرب إصلاحات جذرية تعزز الشفافية وتعزز دور المجلس النيابي في صياغة واعتماد قانون المالية.

١- المصروفات والإيرادات: قانون المالية يحدد بدقة المصروفات التي تعتزم الحكومة تنفيذها خلال السنة المالية. يتضمن ذلك تخصيصات لقطاعات متنوعة مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، والخدمات العامة. في الوقت نفسه، يتعين على القانون تحديد مصادر الإيرادات المتوقعة، وهي تشمل الضرائب، الرسوم، ومصادر الإيرادات الأخرى.

٢- الأهداف الاقتصادية: قانون المالية يعكس أهداف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية، ويحدد كيفية استخدام الموازنة لتحقيق هذه الأهداف. يمكن أن تتضمن هذه الأهداف تعزيز التنمية المستدامة، دعم القطاعات الحيوية، وتعزيز التوازن في التوزيع الاقتصادي.

٣- الضوابط المالية: يتيح القانون وضع ضوابط وقواعد لضمان تنفيذ الموازنة بشكل فعّال وشفاف. يشمل ذلك إجراءات المراقبة المالية والرقابة لضمان أن تكون الأموال قد استُخدمت بطريقة فعّالة وفقًا للسياسات والأولويات المحددة.

٤- متابعة وتقييم: يمكن أن يتضمن القانون آليات لمتابعة وتقييم أداء الموازنة خلال السنة المالية. ذلك يسمح بتحديد النجاحات والتحديات واتخاذ التدابير اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية المرسومة.

٥- المراجعة البرلمانية: يتم تقديم القانون إلى البرلمان للنقاش والمصادقة، مما يسمح بتعديلات قبل الموافقة النهائية. هذه المراجعة البرلمانية تعكس التفاعل الديمقراطي والشفافية في صياغة السياسات المالية.

٦- الإصلاحات التنظيمية: قانون المالية التنظيمي رقم ١٣-١٣٠ يُعد إصلاحًا جذريًا لنظام تدبير المالية العمومية في المغرب. يشمل الإصلاح تحديثًا شاملاً للأدوات المحاسبية والتدبيرية. يركز على بناء نظام ميزانياتي فعّال يدمج بين الصدقية في التدبير وبرمجة ميزانية متعددة السنوات، مع التركيز على الاستثمار في المشاريع التنموية الاستراتيجية. كما يسعى القانون لزيادة الشفافية في إعداد قانون المالية وتعزيز دور مجلس النواب في مناقشته والمصادقة عليه[١٤].

باختصار، يلعب قانون المالية دورًا حيويًا في توجيه سياسات المالية العمومية وضمان استخدام الموارد بشكل فعّال لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي في المغرب.

وتهدف الموازنة الميزانياتية في قانون المالية الى تحقيق اهداف ترتكز في الخصوص على ماهو اجتماعي وما هو اقتصادي وذالك عبر خلق موازنة شاملة في هاذين القطاعين الحيويين عبر ما يلي: -

[١٤] مقال بجريدة هسبريس توزان المالية العمومية في المغرب مراد علوي يونيو ٢٠٢٣

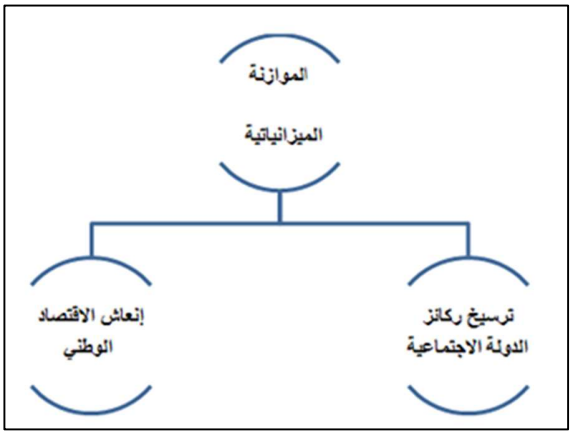

١- ترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية: تهدف هذه التدابير ضمان استفادة جميع المواطنين من الخدمات الصحية، حيث ينص مشروع قانون المالية على إصلاح المنظومة الصحية.

١- تعميم التعويضات العائلية وفق مقاربة جديدة تقوم على الدعم المباشر، عبر استهداف الفئات المعوزة والمستحقة لهذه التعويضات.

٢- تزيل تعميم هذه التعويضات سيتم وفق برنامج محدد، وسيستفيد منها حوالي ٧ ملايين طفل من العائلات الهشة والفقيرة على الخصوص، وثلاثة ملايين أسرة بدون طفل في سن التمدرس.

٣- الإسراع بإخراج السجل الاجتماعي الموحد، باعتباره الآلية الأساسية لمنح الدعم، وضمان نجاعته.

٤- إعطاء زخم جديد لدعم التشغيل، وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار مختلف الفئات العمرية والمجالية.

٥- مواصلة البرامج التي تم إطلاقها، لا سيما مواصلة تزيل برنامج ''أوراش''، الذي يروم خلق ٢٥٠ ألف منصب شغل، خلال سنتي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.

٦- تشجيع مبادرات الشباب حاملي المشاريع في المجال الفلاحي، ومواصلة تزيل برنامج ''انطلاقة''، فضلا عن مواصلة تفعيل برنامج ''فرصة'' لدعم المبادرات الفردية للمشاريع، عبر المواكبة والتوجيه والتكوين على امتداد جميع أطوار المشروع حتى تحقيقه؛

٧- مواصلة تأهيل القطاع الصحي، عبر تزيل مقتضيات مشروع القانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية، الذي تمت المصادقة عليه خلال المجلس الوزاري المنعقد يوم ١٣ يوليوز ٢٠٢٢؛

٨- إخراج قانون الوظيفة الصحية، وتفعيل مخرجات الحوار الاجتماعي في ما يتعلق بتحسين الوضعية المادية للأطر الصحية؛

٩- تزيل خارطة الطريق لإصلاح المنظومة التعليمية ٢٠٢٢-٢٠٢٦، والتي تهدف إلى خفض نسبة الهدر المدرسي بمقدار الثلث، وزيادة معدل تمكين المتعلمين من الكفايات الأساسية إلى ٧٠ في المائة، بدل المعدل الحالي الذي لا يتجاوز ٣٠ في المائة؛

١٠- تيسير الولوج إلى السكن اللائق، نظرا لأهميته كمظهر من مظاهر العيش الكريم؛

١١- تزيل التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة، القاضية بتمكين المغرب من ميثاق تنافسي للاستثمار قادر على خلق مناصب الشغل والقيمة المضافة العالية، وتقليص الفوارق المجالية في ما يتعلق بجلب الاستثمار؛

١٢- تعزيز جاذبية المملكة وجعلها قطبا جهويا ودوليا في جلب الاستثمارات الأجنبية؛

١٣- تفعيل التوجيهات الملكية السامية بتسهيل جلب الاستثمارات الأجنبية التي تختار المغرب في هذه الظروف العالمية وإزالة العراقيل أمامها؛

١٤- مواصلة المجهودات الرامية إلى تحفيز القدرة التنافسية للنسيج الإنتاجي الوطني، من خلال تعزيز الاستقرار والعدالة الضريبية عبر تنزيل مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الضريبي[١٥].

الموازنة الميزانياتية اداة رئيسية لتقييم السياسة الميزانياتية للحكومة عبر تحليل جميع التقارير التي تأتي مرفقة مع القانون، والتي تحتوي على معطيات مالية ومحاسباتية مهمة حول تنفيذ برامج جميع الوزارات، وبالتالي تنفيذ المعطيات المتعلقة بتنفيذ السياسات العمومية للدولة والتي تعتبر أهم ركيزة في مسلسل النمو والتطور الذي تشهده المملكة اليوم، وكون الدولة تعتبر الفاعل الاقتصادي والاجتماعي الرئيسي. أمام هذه الأهمية التي يحملها قانون المالية، تستوجب عملية مناقشته إبداء الملاحظات من طرف البرلمانيين، مع ضرورة تبرير الوزراء للاختلالات التي شابت تنفيذ البرامج التي تدخل في اختصاصاتهم، في ترسيخ فعلي (وغير شكلي) لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، مع العمل على جعل النقاش والتصويت متاحا للعموم، في تنزيل فعلي لمبدأ الشفافية، مما سيمكن من تجويد تنزيل السياسات العمومية وفق مبدأ النجاعة.

١٥- مواصلة تنزيل إجراءات البرنامج الحكومي في مجال الإعاقة عبر إعداد مخطط عمل وطني مندمج، للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة للسنوات الخمس المقبلة. وسيتم إعداد النصوص التنظيمية للقانون الإطار ٩٧.١٣ المتعلق بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة.

٢- إنعاش الاقتصاد الوطني: إن إنعاش الاقتصاد الوطني يمثل تحديًا حاسمًا يستلزم تبني استراتيجيات شاملة تتضمن عدة جوانب. يكمن نجاح هذه الجهود في استعادة نشاط الاقتصاد وتحفيز النمو المستدام، وبالتالي، تحسين معيشة المواطنين وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. في هذا السياق، يأتي دور دعم الاستثمار العمومي والخاص كعنصر رئيسي في الخطة الشاملة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أحد الجوانب الرئيسية لإنعاش الاقتصاد يتمثل في دعم الاستثمار، حيث يتعين تشجيع القطاع الخاص على التوسع والاستثمار في مجموعة واسعة من الصناعات. يمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم حوافز مالية وضريبية للشركات، بالإضافة إلى توفير بيئة أعمال مشجعة وسهلة التنظيم. في هذا السياق، يلعب الاستثمار العمومي دورًا حيويًا أيضًا، حيث يمكن أن يؤدي توجيه الاستثمارات نحو المشروعات البنية التحتية والمشاريع الاقتصادية الكبرى إلى تعزيز التنمية المستدامة.

تأخذ التوجيهات الملكية دورًا هامًا في تحديد السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات الوطنية. من خلال تحديد أهداف واضحة وتوجيه الجهود نحو تحقيقها، يمكن للتوجيهات الملكية تحفيز الثقة في الاقتصاد وتوجيه الاستثمارات بشكل فعال. علاوة على ذلك، يمكن للتوجيهات تحفيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لضمان نجاح الإصلاحات الاقتصادية وتحقيق الأهداف الوطنية.

[١٥] نفس المقال

بصفة عامة، يكمن إنعاش الاقتصاد الوطني في إطار شامل يشمل تحفيز الاستثمار وتقديم الدعم الحكومي، بجانب الاتجاهات والرؤى الراسخة التي تعكس رغبة الحكومة في تحقيق التنمية المستدامة والتوازنات الماكرو اقتصادية. بتنفيذ هذه الإجراءات بشكل فعّال، يمكن أن يسهم الاقتصاد في تعزيز السيادة المالية للمغرب وتحسين جودة حياة المواطنين.

*** الجزء المحاسباتي لقانون المالية**

الجزء المحاسبي في قانون المالية يمثل الجانب الرئيسي الذي يتعامل مع الجوانب المالية والحسابية للدولة. يشمل ذلك وضع السياسات المالية وتحديد كيفية جمع وتوزيع الإيرادات، بالإضافة إلى إدارة النفقات والاستثمارات العامة. يهدف الجزء المحاسبي إلى تحقيق التوازن المالي وضمان استدامة النظام المالي للحكومة.

*** جدول النفقات في قانون المالية**

لقد ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة نتيجة لتطور مماثل حصل في دور الدولة في المجتمع وزيادة تدخلها في الحياة الإقتصادية، كما تقوم الدولة بهدف إشباع الحاجات العامة وتحقيق المنفعة العامة بصرف إنفاق مبالغ مالية حيث تدعى بالنفقة العامة. وتتفرع النفقات إلى قسمين رئيسيين هما نفقات التسيير ونفقات الاستثمار أو التجهيز.

١- نفقات التسيير: وهي النفقات الضرورية لاستمرار أجهزة الدولة في أداء مهامها الإدارية وأدوارها الاجتماعية. وتتعلق بأداء أجور الموظفين ومساهمات الدولة في صناديق التقاعد والتأمين الصحي الخاصة بموظفي الدولة، واقتناء لوازم السير العادي لمختلف الإدارات من مؤنٍ ومعدات. بالإضافة إلى نفقات دعم الأسعار والمساعدات ذات الصبغة الاجتماعية التي تقدمها الحكومة للفقراء، ونفقات خدمة الدين العمومي (الفوائد).

٢- نفقات الاستثمار والتجهيز: وهي النفقات المتعلقة بتشييد البنيات التحتية (طرق، سدود، موانئ، مطارات...) أو ببناء المرافق العمومية (مؤسسات تعليمية، مستشفيات، إدارات) أو بتأسيس شركات حكومية. وتُدرج ضمن هذه النفقات أيضا المساعدات المقدمة للمستثمرين بغرض تحفيز الاستثمار والتشغيل.

تحدد هذه البرمجة التطور على مدى ثالث سنوات لمجموع موارد "وتكاليف الميزانية العامة، وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة".

"يجب أن تتطابق الموارد والتكاليف المتوقعة في مشروع قانون المالية مع تلك المضمنة في السنة الأولى من هذه البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات وتحين سنويا الموارد والتكاليف المتعلقة بالسنتين الموالييتن".

يدعو رئيس الحكومة كل سنة وفي أجل أقصاه ١٥ مارس، بواسطة منشور، الآمرين بالصرف إعداد مقترحاتهم المتعلقة بالبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات مدعومة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء. من أجل تحديد التطور الإجمالي للنفقات على مدى ثلاث سنوات بناء على فرضيات اقتصادية ومالية واقعية ومبررة. يحدد هذا المنشور المؤشرات الماكرواقتصادية، منها على الخصوص معدل النمو ونسبة العجز الميزانياتي ومعدل التضخم وكذا التوجهات العامة من

حيث التطور إلجمالي للنفقة." يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات موافاة الوزارة المكلفة على الخصوص بمعدل النمو ونسبة العجز الميزانياتي ومعدل التضخم وكذا التوجهات العامة من حيث التطور الإجمالي للنفقة.

"يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات موافاة الوزارة المكلفة بالمالية قبل ١٥ أبريل من كل سنة باقتراحات البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات الخاصة بميزانياتها وبميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لها وبالحسابات المرصدة لأمور خصوصية التي تعتبر آمر بالصرف لها.

تتم دراسة المقترحات المذكورة أعلاه، قبل ١٥ ماي، داخل لجان البرمجة ونجاعة الأداء التي تضم ممثلين عن مصالح الوزارة المكلفة بالمالية وممثلين عن مصالح القطاعات الوزارية أو المؤسسات المعنية وفق الكيفيات والجدول الزمني المحددين في المنشور السالف الذكر[١٦].

جدولة النفقات في القوانين المالية تعتمد على عدة خطوات. عادةً، يشمل العملية الآتي: –

١– تحديد الأولويات: يكون تحديد الأولويات أمرًا حيويًا لتوجيه النفقات بشكل فعّال. يتضمن ذلك تحديد القطاعات الحيوية التي يجب تمويلها، مثل التعليم، والصحة، والبنية التحتية.

٢– تقدير الإيرادات: يتم تقدير المدخول المتوقع من مصادر مختلفة مثل الضرائب والرسوم. يعتمد هذا التقدير على تحليل الاقتصاد والتوقعات المالية لضمان استدامة وكفاءة تلك المصادر.

٣– تحديد النفقات: يُعد جدول النفقات الذي يحدد كيف ستُخصص الأموال وفقًا للأولويات المحددة. يشمل ذلك تخصيص الأموال للقطاعات الحيوية وتحديد المبالغ المالية لكل قطاع.

٤– المراجعة والموافقة: يخضع جدول النفقات لمراجعة دقيقة من قبل الجهات المختصة، مثل البرلمان أو اللجان المالية. يتم بحثه ومناقشته في إطار القانون المالي، ويجب الحصول على الموافقة الرسمية قبل التنفيذ.

٥– تنفيذ ومراقبة: بعد الموافقة، يُنفذ الجدول وتُراقب النفقات عن كثب للتأكد من أنها تتم وفقًا للتخصيصات المحددة. يشمل ذلك مراقبة الإنفاق اليومي وتسجيل البيانات المالية.

٦– تقييم: يتم تقييم أداء النفقات والتعديل إذا لزم الأمر، هذه الخطوات تضمن توجيه الأموال بفعالية وفقًا لأولويات الحكومة أو الهيئة المالية المعنية[١٧].

[١٦] مرسوم رقم ٢,١٥,٤٢٦ صادر في ٢٨ من رمضان ١٤٣٦/١٥يوليو ٢٠١٥(يتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية) كما تم تغييره و تتميمه بمقتضى المرسوم رقم ٢,١٧,٦٠٧ الصادر في ٣٠ من ربيع الاول ١٤٣٩)١٩ ديسمبر ٢٠١٧.

[١٧] محاضرات في مادة المالية العامة، الأستاذ مصطفى أبو علي، كلية الحقوق الدار البيضاء.

تقدير النفقات يعد عملية حساسة ومعقدة تتطلب مراعاة عدة عوامل أساسية تسهم في تحديد كيفية توجيه الأموال بشكل فعال وفقًا لاحتياجات وأولويات المجتمع والحكومة حيث نذكر منها: –

*** احتياجات المجتمع**

١– يتعين على الحكومة فحص احتياجات المجتمع بشكل دقيق وتحليل الخدمات والبرامج التي يتطلبها المواطنون.

٢– يجب تحديد مدى أهمية كل احتياج والتفرغ لتلبيتها بشكل فعّال وكفء.

*** الأولويات الحكومية**

١– ينبغي للحكومة تحديد رؤية وأهداف واضحة لتحديد أولويات النفقات.

٢– تحديد الأهداف المستقبلية وتحقيق التوازن بين الأولويات يسهم في تحديد النفقات بشكل مستدام.

*** التوجيهات السياسية**

١– يؤثر اتخاذ القرارات السياسية وتبني السياسات الحكومية على توجيه النفقات.

٢– يجب مراعاة الرؤية السياسية وضبط النفقات وفقًا لتلك الرؤية.

*** التحديات الاقتصادية**

١– يتطلب تقدير النفقات فهمًا عميقًا للظروف الاقتصادية الحالية وتقدير كيفية تأثيرها على الميزانية.

٢– يمكن أن تتغير الأوضاع الاقتصادية، وبالتالي يجب تكييف النفقات وفقًا لتلك التغيرات.

*** توقعات الإيرادات**

١– يعتمد تحديد النفقات على تقدير المدخول المتوقع من مصادر مختلفة.

٢– يجب تقييم قوة واستدامة هذه المصادر لضمان استمرارية التمويل.

*** المتغيرات غير المتوقعة**

١– يجب وضع خطط احترازية لمواجهة المتغيرات غير المتوقعة التي قد تؤثر على النفقات، مثل الأحداث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية.

*** تقنيات التحليل المالي**

١– يستخدم التحليل المالي لتقدير التكاليف المتوقعة لكل بند في النفقات وضمان كفاءة استخدام الموارد.

*** الشفافية والمراقبة**

١– يسهم إقرار نظام شفاف في تمكين المجتمع والمعنيين من متابعة وتقييم النفقات.

٢– تكون عمليات المراقبة المستمرة ضرورية للتحقق من تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات.

تحقيق توازن مستدام في النفقات يتطلب توجيه حكيم للموارد وتحديد الأولويات بناءً على احتياجات المجتمع والأهداف الحكومية.

*** جدول التوازن المالي لقانون المالية**

الموازنة المالية هي عملية تخطيطية تهدف إلى تحديد كيفية استخدام الحكومة للموارد المالية المتاحة لها خلال فترة زمنية محددة. تُعد قوانين المالية إطارًا قانونيًا ينظم عملية التخصيص والإنفاق الحكومي. يتم تحديد المصروفات

والإيرادات في هذه القوانين، وتتضمن الموازنة أهدافًا اقتصادية واجتماعية يسعى النظام المالي إلى تحقيقها. يتضمن هذا الإطار أيضًا آليات للرقابة المالية لضمان تنفيذ الموازنة بشكل فعّال وشفاف.

حسب المادة ١ من القانون التنظيمي لقانون المالية[١٨] "يتوقع قانون المالية لكل سنة مجموع موارد وتكاليف الدولة ويقيمها وينص عليها ويؤذن بها ضمن توازن اقتصادي ومالي يحدده القانون المذكور" .

وتشير المادة ٧ من نفس القانون إلى أنه ‘‘يمكن أن تلزم التوازن المالي للسنوات المالية اللاحقة الأحكام المتعلقة بالموافقة على الاتفاقيات المالية وبالضمانات التي تمنحها الدولة وبتدبير شؤون الدين العمومي وكذا الدين العمري وبالترخيصات في الالتزام مقدما وباعتمادات الالتزام وبالترخيصات في البرنامج".

وفي نفس السياق، تنص المادة ٥١ من الدستور المغربي على ’’ إن المقترحات والتعديلات التي يتقدم بها أعضاء البرلمان ترفض إذا كان قبولها يؤدي بالنسبة للقانون المالي إما إلى تخفيض الموارد العمومية وإما إلى إحداث تكليف عمومي أو الزيادة في تكليف موجود". وهي نفس المقتضيات التي تم التأكيد عليها في المادة ٤٠ من القانون التنظيمي للمالية [١٩].

جدولة الموازنة المالية تتطلب النظر في عدة عناصر.

يمكن تقسيم الخطوات إلى: –

١– تحديد الأهداف المالية: حدد الأهداف المالية للفترة المقبلة، سواء كانت زيادة الإيرادات، تقليل النفقات، أو تحسين الأداء المالي.

٢– تقدير الإيرادات: حدد مصادر الإيرادات المتوقعة، مثل الضرائب، الرسوم، والتحويلات الحكومية.

٣– تقدير النفقات: قم بتقدير جميع النفقات المتوقعة، مثل الأجور، التشغيل، والاستثمارات المختلفة.

٤– إعداد الميزانية: قم بإعداد ميزانية توضح التفاصيل المالية للإيرادات والنفقات. مع وضع في الاعتبار العجز أو الفائض المالي.

٥– متابعة الأداء: القيام برصد أداء الميزانية على مدار الفترة.

٦– تحديد الفروق بين الميزانية التقديرية والواقع لاتخاذ إجراءات تصحيحية إذا لزم الأمر.

٧– تحسين العمليات: استفد من التحليل المالي لتحسين إدارة الموارد وتحقيق الأهداف المالية.[٢٠]

وعلى هذا الأساس اصدر رئيس الحكومة مذكرة توجهية قائمة على وضع جدولة مرازناتية تأخد بعين الإعتبار كل الجوانب الإقتصادية والإجتماعية من اجل تعزيز ‘‘مثالية’’ الدولة وعقلنة تدبيرها، ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، وذلك قصد تحقيق أكبر قدر ممكن من التكامل والانسجام في مهامها والرفع من

[١٨] القانون التنظيمي رقم ٧,٩٨ لقانون المالية كما وقع تغييره وتتميمه بالقانون التنظيمي رقم ١٤,٠٠، ج.ر عدد ٤٧٨٨، ٢٠ أبريل ٢٠٠٠.

[١٩] نفس المرجع.

[٢٠] عبد القادر برادة، التوازن المالي وطغيان ثقافة الأمر الواقع، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية العدد ٢١ سنة ٢٠٠٥. [٤]

مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية، ومن مساهمتها في الميزانية العامة للدولة.

علاوة على ذاك، فإن الحكومة ستحرص خلال سنة ٢٠٢٤ والسنوات اللاحقة، على التقليص التدريجي من عجز الميزانية، بما يمكن من وضع المالية العمومية في مسار تقليص حجم المديونية، وتعزيز التوازن المالي، واستعادة الهوامش المالية الضرورية لمواصلة مختلف الأوراش التنموية.

وتفعيلا للأولويات التي تم تفصيلها أعلاه، من المتوقع تحقيق معدل نمو يناهز ٣,٧ في المائة سنة ٢٠٢٤، مقابل ٣,٤ في المائة سنة ٢٠٢٣، مع مواصلة تقليص عجز الميزانية إلى ٤ في المائة سنة ٢٠٢٤ مقابل ٤,٥ في المائة المتوقعة نهاية السنة الحالية[٢١].

*** استنتاجات**

بناءً على تحليل هيكلة قانون المالية وخصوصياته في إطار التشريعات والقوانين المغربية، يمكن الوصول إلى استنتاجات حول تأثيره على تحقيق الموازنة المالية ودوره في مواجهة التضخم الاقتصادي.

١- تحقيق الموازنة المالية: الطبيعة القانونية لقانون المالية: يظهر أن قانون المالية يمتلك طابعين رئيسيين، إذ يعتبر قانون إذن وترخيص وقانون توقيعي. هذا يعني أن هيكلة القانون تسمح بتفويض السلطات المالية والتوقيع على النفقات بما يسهم في ضبط وتنظيم الإنفاق.

٢- التوازن الموازناتي: يظهر المحور الثاني من تحليل هيكلة قانون المالية أن هناك ضوابطًا قانونية تحدد التوازن المالي لقانون المالية. هذا يشير إلى أهمية تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، مما يسهم في تحقيق الموازنة المالية وضمان استدامتها.

٣- الجرد المحاسباتي: فحص جدولة النفقات في قانون المالية وجدول التوازن المالي يشير إلى أهمية إدارة النفقات وترتيبها بشكل محاسبي. ذلك يسهم في فحص الأداء المالي وتقييم كيفية تحقيق الموازنة المالية.

٤- مواجهة التضخم الاقتصادي: الضوابط القانونية لقانون المالية، تظهر الفقرة الأولى في المطلب الأول من المبحث الثاني أن هناك ضوابطًا قانونية تحكم قانون المالية. تلك الضوابط تلعب دورًا هامًا في تحديد كيفية استخدام الأموال العامة، مما يساهم في الحد من التضخم عن طريق تنظيم النفقات وضبط الإيرادات.

٥- التوازن الموازناتي لقانون المالية: يشير التوازن المالي إلى أن النفقات يجب أن تكون متوازنة مع الإيرادات. هذا يسهم في تفادي تضخم الإنفاق، الذي قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وبالتالي يلعب قانون المالية دورًا في مكافحة التضخم.

٦- جدولة النفقات: يشير التحليل إلى أن جدولة النفقات تلعب دورًا في ضبط الإنفاق، وبالتالي، يمكن أن تكون أداة فعالة في مواجهة التضخم الاقتصادي عبر توجيه الأموال نحو المشروعات ذات الأولويات العالية.

باختصار، يمكن القول إن هيكلة قانون المالية تلعب دورًا هامًا في تحقيق الموازنة المالية ومواجهة التضخم الاقتصادي من خلال الضوابط القانونية والتوازن المالي الذي يفرضه.

[٢١] مذكرة رئيس الحكومة حول وضع قانون المالية ٢٠٢٤

* **المراجع**

المادة الأولى من القانون ٨٤-١٧ – نص قانوني

ظهير شريف رقم ٦٢-١٥-١ – مرسوم

وزارة القتصاد والمالية، قانون المالية والميزانية – وثيقة رسمية

محمد خالد المهايني، محاضرات في المالية العامة – كتاب أكاديمي

الظهير الشريف رقم ١.٦٣.٣٢٦ – مرسوم

تقارير وزارة المالية والإقتصاد سنة ٢٠٢٣ – وثيقة رسمية

المادة الثانية من القانون التنظيمي لقانون المالية ١٣_١٣٠ – نص قانوني

المواد ٣ و ٨ من القانون التنظيمي لقانون المالية – نص قانوني

مخرجات الدورة التكوينية – وثيقة تدريب

مقال بجريدة هسبريس – مقال صحفي

مرسوم رقم ٢.١٥.٤٢٦ – مرسوم

محاضرات في مادة المالية العامة – كتاب أكاديمي

القانون التنظيمي رقم ٧.٩٨ لقانون المالية – نص قانوني

عبد القادر برادة، التوازن المالي وطغيان ثقافة الأمر الواقع – مقال في مجلة علمية

مذكرة رئيس الحكومة حول وضع قانون المالية ٢٠٢٤